

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



الجامعة العربية
ARAB LEAGUE

رقم
79
2017

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

صندوق النقد العربي

أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدّها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

الصفحة

- 1 تمهيد
- 2 أولاً: المخاطر المالية التي تواجهها نظم الدفع والتسوية وكيفية التعامل معها
- 3 ثانياً: مبادئ وتوصيات المنظمات الدولية
- 3 أ. مبادئ البنية التحتية المالية
- 4 ب. مبادئ إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها
- 4 ج. معدل تغطية السيولة وكيفية إدارة السيولة وفقاً لمقررات بازل III
- 4 د. ورقة الإدارة اليومية للسيولة
- 5 ثالثاً: تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي
- 5 أ. أدوات إدارة المخاطر في نظام "سريع"
- 6 ب. تجربة محاكاة السقوف المالية المدينة
- 7 ج. إعدادات وإجراءات تجربة المحاكاة
- 9 رابعاً: الخلاصة والتوصية

تمهيد

يمثل وجود إدارة فعّالة ونشطة لإدارة تدفقات السيولة في نظم المدفوعات والتسويات اللحظية، عاملاً مهماً لسلامة ونجاح هذه النظم في إتمام التسويات من دون مخاطر، الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي، ويعزز من مصداقية النظام المالي والمصرفي ومعاملاته.

ترتكز الإدارة الناجحة للسيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية، على توفر مجموعة من استراتيجيات العمل الإدارية والتقنية والتشغيلية الذي يأتي في مقدمتها تطبيق تجارب محاكاة (stimulation)، بغرض رصد احتمالية وقوع أحداث تتعلق بحركة السيولة في القطاع المالي والمصرفي، وبالتالي تقدير احتياجات السيولة وفقاً لظروف وحالات معينة.

هذا وأولت العديد من المصارف المركزية التي تدير نظم التسويات اللحظية اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة لتطبيق تقنيات معالجة تدفقات السيولة، على ضوء الأهمية الكبيرة لهذه النظم في ظل المبالغ الضخمة التي يتم تسويتها يومياً من خلالها. وتلعب المصارف المركزية دوراً هاماً في قياس وإدارة مخاطر السيولة في نظم التسوية اللحظية، من حيث تعزيز الشفافية في التعامل مع المشاركين في النظام، وممارسة الإدارة الفعّالة، وتقديم المساندة لهم بما يساعد على إدارة السيولة المرتبطة بهم في النظام بقدر كبير من الكفاءة.

في هذا الإطار، تقدم هذه الورقة الجوانب المرتبطة بإدارة مخاطر السيولة ونظم التسوية اللحظية، متضمنة كذلك لمجموعة من التوصيات التي تساعد المصارف المركزية العربية على تطوير إدارة فعّالة للسيولة في نظم الدفع والتسويات. كما تتطرق الورقة للتجربة الرائدة لمؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة مخاطر السيولة في نظام "سريع" للتسويات الإجمالية اللحظية.

أولاً: المخاطر المالية التي تواجهها نظم الدفع والتسوية وكيفية التعامل معها

هناك عدة تصنيفات للمخاطر المالية في نظم المدفوعات، كما أن هذه التصنيفات تختلف أيضاً باختلاف نوع نظم المدفوعات التي تحدث بها. ومن أهم المخاطر التي يجدر الإشارة لها هنا هي المخاطر الخمسة المتعارف عليها وتتمثل في مخاطر الائتمان، والسيولة، والمخاطر القانونية، والتشغيلية، والنظامية، حيث تعتبر مخاطر الائتمان والسيولة الأهم والأسرع حدوثاً وهي أكثر ما يشغل بال خبراء ومشغلي نظم المدفوعات.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان (Credit Risk)، فإنها تحدث في نظم المدفوعات إذا لم يتحقق إنجاز الحوالة المالية بين طرفين من مشاركي نظام المدفوعات في وقت واحد نتيجة إخفاق الملزم بالدفع بالوفاء بكل أو بجزء من التزاماته. يتعين التمييز هنا بين نوعين من مخاطر الائتمان، وهما مخاطر الدافع أولاً، والتي يتعرض لها من يقوم بالدفع أولاً دون الحصول من الطرف الآخر مقابل ما دفع له، ويظهر هذا جلياً في حال التعاملات التجارية وتداولات أسواق المال. وثانياً مخاطر المستلم (Receiver Risk) والتي تحدث عندما يفترض المستلم أن المدفوعات المستلمة أصبحت نهائية قبل أن تكون قد أودعت بشكل فعلي في سجلات المستفيد المحاسبية في نظام المدفوعات. تعد مخاطر "المستلم" هي الأكثر شيوعاً في نظام التسوية الإجمالية اللحظية للعمليات، ذلك لوجود عدد كبير من المؤسسات المالية والتجارية المستفيدة بشكل مباشر أو غير مباشر من خدمات نظام المدفوعات.

أما فيما يخص مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، والتي تعرف بأنها تعرف بأنها مخاطر عدم إمكانية تنفيذ أوامر الدفع، على الرغم من أن المصرف الدافع يكون في وضع مالي آمن وقوي إلا أنه غير قادر على دفع التزاماته في وقت التسوية أو المقاصة لأسباب قد تكون خارجة عن إرادته.

وفي نظم التسويات الصافية المؤجلة (DNS)، فإن النقص المؤقت في السيولة من المحتمل ألا يتسبب في صعوبات ذات أهمية لنظام المدفوعات حيث تقتصر المخاطر على المشاركين المباشرين فقط في العملية المالية وليس كل مشاركي النظام. كما أن لدى مشغلي النظام قدرة فعالة وإدارة مباشرة للتحكم في حل ذلك وتقرير الفترات الزمنية للمعالجة. أما في حالة نظم التسوية اللحظية (RTGS)، فإن السيولة الفورية في وقت التسوية تكون غاية في الأهمية وحاسمة، حيث إن نظم المقاصة الإجمالية تتطلب توافر السيولة بشكل متواتر وسريع أخذاً

بالاعتبار استعداد المشاركين إيداعها لحساباتهم الجارية في النظام في فترة زمنية قد تقاس بالثواني في ظروف معينة.

وتتباين البنوك في سياستها بشأن حدود توفير السيولة في نظم المدفوعات. كما أنها تختلف أيضاً في استراتيجيات مستوى المخاطر المالية التي ترغب في الوصول إليها. ويبرز هنا دور المصرف المركزي في إدارة هذه الجزئية ومتابعتها واتخاذ القرارات الملائمة مدعوماً بروافد معلومات مختلفة بدءاً من المعلومات التاريخية للمشارك، وانتهاءً بالمعلومات المالية التفصيلية للبنك.

ثانياً: مبادئ وتوصيات المنظمات الدولية

صدر خلال السنوات الماضية عن الهيئات والأطر الدولية مثل لجنة أنظمة المدفوعات والبنية التحتية المالية (CPMI) التابعة لبنك التسويات الدولي العديد من التوصيات والإرشادات والدراسات القيمة ذات العلاقة بمخاطر الائتمان والسيولة. فيما يلي استعراضاً سريعاً لأهمها:

أ. مبادئ البنية التحتية المالية: اشتملت على ثلاثة مبادئ ذات علاقة بإدارة السيولة:

- المبدأ الرابع: مخاطر الائتمان Credit Risk: يجب على البنية التحتية لأسواق المال قياس ورصد وإدارة بشكل فعال انكشافها الائتماني على المشاركين وذلك الذي ينشأ عن عمليات الدفع والمقاصة والتسوية. كما يجب على البنية التحتية لأسواق المال الحفاظ على موارد مالية كافية لتغطية انكشافها الائتماني على كل مشارك بشكل كامل مع وجود درجة عالية من الثقة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية (CCP) ذات الأهمية النظامية أو تلك المشاركة في أنشطة ذات مخاطر أكثر تعقيداً في ولايات قضائية متعددة، أن تحافظ على موارد مالية إضافية كافية لتغطية مجموعة واسعة من السيناريوهات السيئة المحتملة التي ينبغي أن تشمل، ولا تقتصر على تعثر عضوين اثنين والشركات التابعة لهما والذي من شأنه أن يتسبب للطرف مقابل المركزي في أكبر انكشاف ائتماني كلي في ظروف سوق حرجة.

- المبدأ الخامس: الضمانات: يجب على البنية التحتية لأسواق المال التي تتطلب ضمانات لإدارة انكشافاتها الائتمانية أو تلك الخاصة بالمشاركين فيها، أن تقبل بالدرجة الأولى الضمانات ذات مخاطر سوق وائتمان وسيولة منخفضة، كما يجب عليها تحديد نسب الخصم (Haircut) وسقوف التركزات والزام المشاركين بها.

- المبدأ السابع: مخاطر السيولة Liquidity Risk: يجب على البنية التحتية لأسواق المال قياس ورصد وإدارة مخاطر السيولة لديها بشكل فعال، والحفاظ على موارد سيولة كافية من جميع العملات المعمول بها في الأنظمة وذلك لتسوية التزامات الدفع خلال نفس يوم التسوية وبدرجة عالية من الثقة، مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات مختلفة وتطبيق فحوصات الضغوط المحتملة والتي قد تشمل على تعثر مشترك واحد والشركات التابعة له والتي قد تولد أكبر التزام للسيولة الاجمالية في ظروف السوق الحرجة.

ب. مبادئ إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها: ويشمل مبدأ واحد في هذا الشأن:

- المبدأ الثامن: "على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم (Intraday Liquidity Position) لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات".

ج. معدل تغطية السيولة وكيفية إدارة السيولة وفقاً لمقررات بازل III: وتشمل نسبتين:

1. نسبة تغطية السيولة (LCR)، توضيح مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لدى البنك لمقابلة احتياجات السيولة في الأجل القصير.

2. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، حيث تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل.

د. ورقة الإدارة اليومية للسيولة: وهي ورقة عمل صدرت عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أبريل 2013، وضعت الوسائل الكمية لإدارة السيولة خلال اليوم، حيث

أن هذه الوسائل تتماشى مع المتطلبات النوعية في ورقة "مبادئ عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها" بهدف القدرة على الوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الوقت المحدد تحت جميع الظروف.

ثالثاً: تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي

عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على عدداً من البرامج والفعاليات والتجارب المتنوعة والهادفة في مجملها إلى تحسين إدارة وتنظيم وتنسيق فعاليات إدارة مخاطر السيولة المالية في أنظمة المدفوعات السعودية خاصة في نظام "سريع"، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والتي تعمل على مبدأ التسويات الصافية المؤجلة. في هذا الإطار، يتوجب على البنوك المشاركة في نظام "سريع" أن تقدم ضمانات مالية من خلال شراء سندات حكومية تستخدم كسقف مالية مدينة خلال اليوم وعمليات اتفاقيات إعادة الشراء واتفافية إعادة الشراء المعاكس.

أ. أدوات إدارة المخاطر في نظام "سريع": يشتمل نظام "سريع" على عدداً من الأدوات والوظائف التقنية التي تساعد مؤسسة النقد (كمشغل للنظام) وطواقم العمل لديها وكذلك البنوك الأعضاء في نظام "سريع" على مراقبة وإدارة سيولتهم، وفيما يلي أهم تلك الأدوات والوظائف:

1. أدوات عرض ومراقبة وإدارة الحوالات المالية الحالية والمستقبلية لجميع المشاركين.

2. تعديل أولويات الحوالات المالية بكافة فئاتها حسب أهميتها للمشاركة لتحجيم مخاطر احتياجات السيولة.

3. رسائل الخزينة النصية لإرسال المعلومات والاستفسارات من وإلى المؤسسة وطلب المساعدة حين الحاجة.

4. تنظيم حالات الانتظار المتقابلة: إذا لم يقد النظام المركزي بتسوية العمليات بين اثنين أو أكثر من المشاركين بسبب عدم كفاية سيولة كل مشترك، والتي يمكن أن

تصبح متوفرة لهم إذا استطاعوا استلام حوالاتهم الواردة الموضوعه في حالة انتظار، يجوز لمؤسسة النقد أن تسعى إلى تسوية حالة الانتظار المتقابلة باتخاذ بعض أو جميع الإجراءات التالية بموافقة المشتركين المعنيين وبالتعاون معهم.

5. إدارة المواعيد النهائية لقبول رسائل الحوالات: يجوز لمؤسسة النقد أن تضع قيودًا على قبول وتنفيذ رسائل الحوالات بواسطة النظام المركزي باستخدام عملية الموعد النهائي لقبول رسائل الحوالات. وفي حالة استخدام هذه العملية، يتم رفض رسائل الحوالات الجديدة لفئات العمليات ذات العلاقة، إضافة أنه يتم إلغاء العمليات الموضوعه في حالة الانتظار وإشعار المشتركين المعنيين بذلك.

6. وظائف تقنية لتعديل حالات ما يعرف المدفوعات المتوقفة نتيجة نقص السيولة.

7. وظيفة الاطلاع على مستوى السيولة وحجمها وتوجهاتها وتحركاتها لدى كل مشارك بشكل آني، حيث تقدم شاشات العرض الشديدة الدقة والوضوح والتي تستخدم العروض المرئية عرضا تفصيليا لكل متعلقات ذلك.

ب. تجربة محاكاة السقوف المالية المدينة: تعتبر برامج محاكاة الواقع (Simulation)، أحد أنجح نماذج استراتيجيات العمل التي يعتمد عليها مشغلي نظم المدفوعات المالية في شأن إدارة التدفقات المالية والاحتياط لها ووضع الحلول الملائمة والفعالة. وهي إحدى الفعاليات التي تقوم بها مؤسسة النقد تماشيا مع التوصيات والدارسات في هذا الشأن وتقوم بها البنوك المركزية بشكل مستمر لدراسة مخاطر السيولة المالية وتوقعاتها، حيث تطبق المؤسسة أحد أكثر تلك النماذج واقعية ونجاحا وهي "تجارب المحاكاة" لدراسة تأثير تقليص السقوف المدينة على سلاسة تدفق العمليات البنكية في نظام "سريع". تمثل الهدف من التجارب فيما يلي:

1. دراسة فعالية سياسة الضمانات المالية (Collateral Policy) الحالية ومعرفة مدى الحاجة إلى تعديلها أو تطويرها في ظل معطيات نتائج التجارب.

2. المساهمة في تطوير إجراءات عمل نظام "سريع" من الناحية الاستراتيجية والتقنية.

3. تحليل التأثيرات المختلفة في اختلاف السقوف المدينة على سلاسة تدفق العمليات البنكية.
4. معرفة سلوكيات المشاركين وأساليب تعاملهم مع حالات تمثيل لوقائع مشابهة سلبا وإيجابا لأحداث السيولة المالية.
5. بناء إطار عمل لسيناريوهات الأحداث وحلولها، أوقات حدوثها، واستراتيجيات التغلب عليها دون تأثر دعائم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي والمستفيدين من خدماته.
6. تأثير المشاركين الغير مباشرين والمستفيدين من خدمات نظام الدفعات (مثل بيوت المقاصة) لا سيما أسواق المال ذات التي تحدث تغيرات جوهرية قوية في مستوى احتياجات السيولة المالية وبشكل فجائي وسريع.

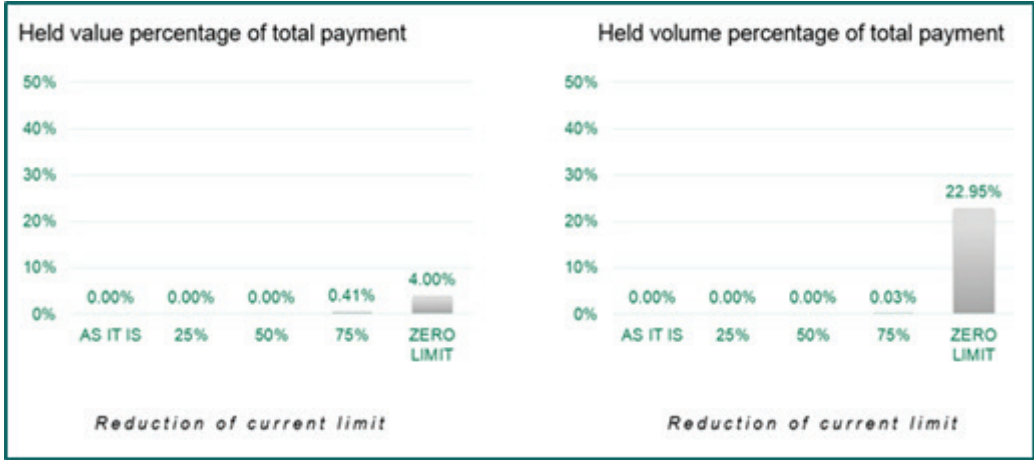
ج. إعدادات وإجراءات تجربة المحاكاة

قامت المؤسسة ببناء وحدة محاكاة برمجية معتمدة على الخوارزمية المقترحة من إطار عمل (Soramäki,2001) حيث أن هذه الخوارزمية تنظم حالات الانتظار المتقابلة (Gridlock)، ل يتم محاكاة تدفق العمليات المالية وفق التغير في السقوف المالية، وتم أخذ سجل مالي ليوم واحد من نظام "سريع" بشكل عشوائي، ويحتوي هذا السجل على الأرصدة الافتتاحية للبنوك وعملياتها لنفس اليوم وسقوفها المالية المدينة الحالية.

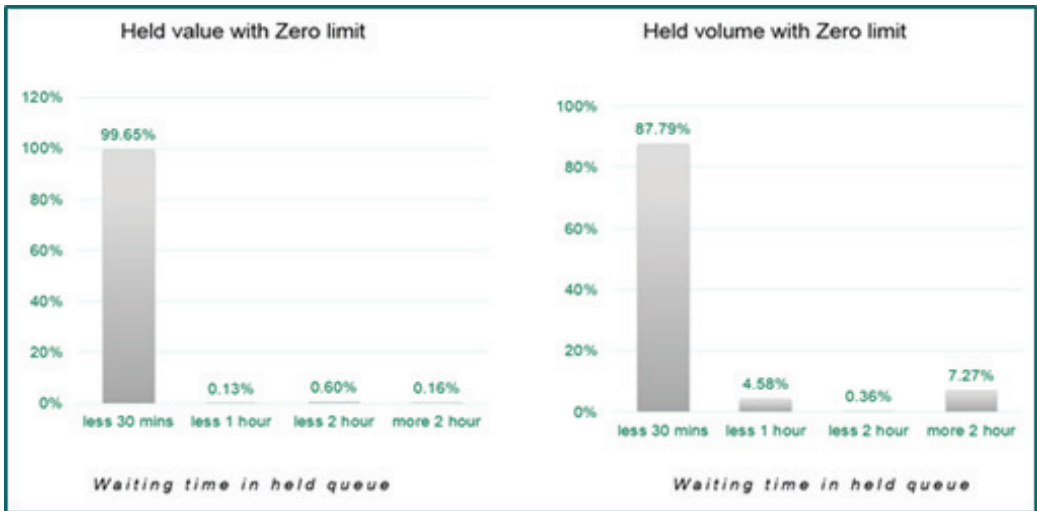
ثم جرى تنفيذ وحدة المحاكاة البرمجية عدة مرات شملت:

- السقوف المالية المدينة الحالية 100 في المائة.
- تقليص السقوف المالية بنسبة 25 في المائة.
- تقليص السقوف المالية بنسبة 75 في المائة.
- تقليص السقوف المالية بنسبة 100 في المائة.

لوحظ أن العمليات المالية تتكدس بانخفاض قيمة السقف المالية المدينة للبنوك، حيث تصل إلى 4 في المائة من إجمالي قيمة العمليات و 22.95 في المائة من إجمالي عدد العمليات عند (صفر) سقف مدين كما يوضحه الشكل التالي:



كما أن نسبة قيمة العمليات تنقلص من 99.65 في المائة في النصف الساعة الأولى إلى 0.16 في المائة، ونسبة عدد العمليات من 87.79 في المائة إلى 7.27 في المائة بمرور ساعتين على صفر سقف مدين كما يوضحه الشكل التالي:



ونستخلص من نتائج التجربة محدودية تأثير تقليص السقوف المالية المدينة على البنوك وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها سياسة مؤسسة النقد في تنظيم تدفق الحوالات المالية على فترات زمنية معينة (Business Cycle transaction) (Calefactions).

ومن الجدير بالذكر أن محدودية البنوك المشاركة في نظام "سريع" في بدايات انطلاقته عام 1997 م كان له تأثير إيجابي في تقليص السقوف المالية السالبة على البنوك، وبالمقابل فإنه يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة والتي ازداد فيها عدد مشاركي "سريع" ضخم الحاجة إلى زيادة السقوف المالية المدينة - كما تبينه نتائج السقوف المالية المدينة.

وجرى تنفيذ برامج المحاكاة عشرات المرات وبسيناريوها مختلفة لا يتسع المجال لذكرها هنا، وقدمت مؤسسة النقد عرضاً مسهباً حول هذا الموضوع في اجتماعات اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية وورش عملها التي يعقدها صندوق النقد العربي بشكل دوري.

رابعاً: الخلاصة والتوصية

على ضوء ما تقدم وبالنظر لتجربة مؤسسة النقد العربي السعودي، يمكن النظر بما يلي:

أ. إدارة السيولة في نظم المدفوعات اللحظية (RTGS)، موضوع ذو أهمية بالغة ومن المهم أن يولي مزيداً من الاهتمام والدراسة والتحليل على المستويين النظري والتطبيقي من قبل مشغلي نظم المدفوعات، مع استخدام النظريات العلمية المتقدمة في هذا المجال والاستفادة من تجارب المحاكاة.

ب. في ضوء أفضل التطبيقات والتوصيات الدولية، فإن استخدام تقنيات المحاكاة هي الأقرب والأكثر مصداقية لمعرفة واكتشاف أوضاع السيولة المالية المحلية واختبار قدرة البنوك ومصداقية تعاملها مع أوضاع مختلفة بشكل عملي وفعال وأقرب إلى الواقعية. لذلك، من المهم استمرارية إجراء تلك التجارب ضمن برنامج عمل زمني دوري.

ج. إن عدم الاحتياط لمخاطر السيولة المالية لاسيما في غياب الإدارة الفعالة للسيولة، يترتب عليه مخاطر متعددة. لعل أهمها توقف دورة عمل نظام المدفوعات بشكل فجائي (تصادم المدفوعات - Gridlock)، مما يؤثر وبشكل سريع على الاستقرار المالي المحلي بل وقد يتجاوز الحدود المحلية والإقليمية وذلك بفعل الترابط الشبكي والمعلوماتي بين الأنظمة.

د. أهمية المشاركة في برامج وورش العمل والمنتديات الدولية المختصة بدراسات إدارة السيولة المالية في نظم المدفوعات، للاستفادة من مخرجاتها وتطبيق الجديد منها مع التركيز على حقل تجارب المحاكاة، حيث أنه في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بهذا الجانب من قبل البنوك المركزية والمعاهد المالية المتخصصة.

هـ. التطوير الدائم والمستمر لوظائف وأدوات نظم المدفوعات الفنية والإجرائية ذات العلاقة بالسيولة المالية، والعمل على تفعيل دور الإشراف على أنظمة المدفوعات، ووضع مخاطر السيولة المالية على رأس أولويات أهداف المشرفين على أنظمة المدفوعات.

و. أن الوصول إلى مستوى عالي من الكفاءة في إدارة السيولة والتنبؤ بمخاطرها، لا يمكن أن يتم إلا من خلال كفاءة الوحدات المكوّنة والمشاركة في إدارة وملكية نظام المدفوعات. المقصود هنا، مجموعة المصارف والمؤسسات المالية، من حيث حسن إدارتها للسيولة القصيرة والطويلة الأجل، وهذا ما دعمته لجنة أنظمة المدفوعات والبنى التحتية المالية (CPMI)، من خلال التوصية بتطبيق ما أصدرته من التوصيات والإرشادات المختصة بمخاطر نظم المدفوعات والتسويات الآنية ولا سيما مخاطر الائتمان والسيولة.

ز. بناء إطار لإدارة مخاطر السيولة وأوضاعها لدي مشاركي نظام التسوية اللحظية بشكل دوري، من خلال إرساء إجراءات رقابية تعتمد على عدد من برامج العمل التي من أهمها تقارير داخلية ذات صفات معينة للمشاركين، بما في ذلك اعتماد إجراءات فعّالة ومحددة زمنيا لتحديد مواضع الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة للمشاركين.

ح. يتعين على مشاركي نظام المدفوعات حسن إدارة أوضاع السيولة ومخاطرها لديهم، بشكل فعال خلال اليوم (Intraday Liquidity Position)، لمواجهة المدفوعات والتسويات المالية سواء خلال الفترات الاعتيادية أو فترات الأزمات.

ط. يتعين على مشاركي في نظام المدفوعات، تنفيذ اختبارات الظروف المتواترة والضاغطة وبشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة. يساعد ذلك في ضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المسموح بها. كما على المشارك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

ي. يتعين على إدارة البنك المشارك في نظام التسوية اللحظية، توفير إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة. يجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

بناءً على ما تقدم، تدعو اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، المصارف المركزية العربية التي تدير أنظمة للدفع والتسوية الإجمالية اللحظية (RTGS)، إلى تطوير برامج وإجراءات لتحسين إدارة مخاطر السيولة لهذه الأنظمة والتوعية بشأنها، أخذاً بما جاء في الورقة من إرشادات وبالاستفادة من تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي في هذا الشأن.

**سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية**

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية-2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً و مسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازل II) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. Payments and Securities Clearance Settlement System in Egypt -2007
20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.

26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.

55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World - 2017
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region -2017
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفية بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2017.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payments and Securities Settlement Systems in Lebanon - 2017

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



اتحاد مجلس جامعة الدول العربية
النقد العربية